الفصل الرابع

قضية الجزر العربية فى الخليج العربى

تقع جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى فى الخليج بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران ، وقد بدأت أطماع إيران فى هذه الجزر منذ أعلنت بريطانيا عام ١٩٦٨ عزمها على الانسحاب من الخليج عام ١٩٧١ فى إطار إستراتيجية حزب العمال الخاصة بسياسة مشرقى السويس .

ففى الثلاثين من نوفمبر ١٩٧١ وقبل ساعات من إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، قامت إيران باحتلال جزر أبو موسى وأعلنت أن ذلك تم بإتفاق بينها وبين حاكم إمارة الشارقة التى تتبعها هذه الجزر وأنها قامت باستئجار هذه الجزر لمدة ٢٠ عاما وكانت إيران تهدف من وراء ذلك إلى فرض أمر واقع على الدولة الجديدة .

ولكن دولة الإمارات وإن لم تعلن على الفور إستحقاقها لهذه الجزر ، يبدو أنها قد إحترمت هذا الإتفاق ، غير أن إيران التى تكشف لها خلال الحرب العراقية-الإيرانية وأزمة الخليج أهمية السيطرة على الجزر الثلاث من الناحية الإستراتيجية ، عمدت إلى فرض عدد من القيود على سكان هذه الجزر بقصد ضمها وانتهى الأمر عام ١٩٩٣ إلى إحتلالها عسكريا مما أثار أزمة حادة بين دولة الإمارات ومجلس التعاون عموما وبين إيران خاصة فى وقت كان يؤمل ان تتحسن العلاقات الخليجية -الإيرانية .

وقد أدى هذا العمل الإيرانى، الذى إقترن بإعلان رسمى إيرانى ببعية هذه الجزر لإيران ، إلى مضاعفات عامة فى العلاقات العربية-الإيرانية . ولكن الإمارات التى اكتفت بتأكيد حقها فى الجزر وتأكيد الموقف العربى لهذا الحق لم تشأ أن تجعله قضية ساخنة مع إيران فاتجهت إلى محكمة العدل الدولية لعرض النزاع عليها .

ولاتزال المحكمة تنظر فى المسألة الأولية المتعلقة بمدى إختصاصها فى نظر النزاع وقد نظر إلى موقف إيران من الجزر على أنه جزء من سياسة إيرانية متجددة للسيطرة على الخليج خاصة بعد إنكماش القوة العراقية مع تزايد التواجد العسكرى الأمريكى فى المنطقة . ولكن يهمنا من الناحية القانونية أن نبين مدى حق كل من إيران والإمارات فى هذه الجزر .

أ) الموقف الإيراني

ترى إيران أن الجزر الثلاث تابعة لها على أساس أن بعض شيوخ الشارقة ورأس الخيمة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين قد تنازلوا لإيران عنها وأن بريطانيا نفسها قد أقرت هذا التنازل في إطار سياستها تجاه إيران ضمن السياسة البريطانية المعروفة في آسيا في القرن التاسع عشر .

كذلك إستندت إيران إلى عدد من مظاهر السيادة التي مارستها إيران دون إعتراض عربي على هذه الجزر ، ومن ناحية ثالثة أثارت إيران فكرة المجال الحيوي الإيراني على اساس قرب بعض هذه الجزر الشديد من إيران وأوضحت أن أية تقسيم لمساحات المياه في الخليج سوف تجعل بعض هذه الجزر من نصيب إيران ولم يفت إيران أن تؤكد أنها قد إشترت جزيرة أبو موسى من حاكم الشارقة ولم يكن الأمر يتعلق بتأجير بمقابل مثلما أعلن من قبل .

ب) موقف الإمارات العربية :

أوضحت الإمارات العربية فساد الحجج الإيرانية جميعا والواقع أنه ليس من الصعوبة إثبات وهن هذه الحجج وضعفها . فمن ناحية ، تثبت الوقائع البريطانية أن مشايخ الإمارات وكذلك بريطانيا قد تمسكوا بإصرار بحقهم في هذه الجزر ورفضوا كافة المحاولات الإيرانية لحثهم على مجرد تأجير هذه الجزر .

ومن ناحية أخرى . فلا يمكن التسليم بفكرة المجال الحيوى الإيرانى لأنها من الأفكار الإستعمارية التي لا تتفق مع روح العصر .ومن ناحية ثالثة ، فقد ثبت أن إتفاق حاكم الشارقة مع إيران في نوفمبر ١٩٧١ والذى توسطت فيه بريطانيا هو مجرد تأجير لجزيرة أبو موسى و كان يتعين رد الجزيرة إلى أصحابها بعد مدة التأجير .

ويتضح مما تقدم عدم قانونية إستيلاء إيران على الجزر العربية وأهمية قيام محكمة العدل الدولية بالفصل في هذا النزاع . ولكننا نعتقد أن إيران لها سجل سلبى فى المحكمة حيث لا تقبل إختصاص المحكمة كما أنها ترفض المثول أمامها وقد حدث ذلك في قضية الزيت البريطانية-الإيرانية عام ١٩٥١ ، وفي قضية الرهائن الأمريكيين عام ١٩٨٠ ، وأنه إذا قدر للمحكمة أن تفصل في النزاع فسوف يكون أمرا مثيرا ولكنه يرجح أن يصدر الحكم لصالح دولة الإمارات .

أنظر لمزيد من التفاصيل :

كتابنا : قضية الحدود فى الخليج العربى – القاهرة ١٩٧٨ ، رسالتنا للماجستير غير المنشورة بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٧٢ حول إتحاد الإمارات العربية ، وكتابنا : الإطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون الخليجى – الطبعة الأولى – الرياض ١٩٨٣ والطبعة الثانية – القاهرة ١٩٨٨ .

وأنظر أيضا دراسة حديثة للمؤلف حول موضوع الجزر فى الوثائق البريطانية منشورة بمجلة :شئون عربية – جامعة الدول العربية – سبتمبر ١٩٩٤ ، وكذلك دراسة د.رشيد الفيل المنشورة بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية– الكويت – مارس ١٩٧٦ .